

قطر

التطورات الرئيسية منذ عام 1999:

دخلت معاهدة منع الأسلحة حيز التنفيذ بالنسبة لقطر في الأول من أبريل عام 1999. ولم تتخذ قطر أية إجراءات وطنية قانونية لتنفيذ المعاهدة. وقدمت قطر تقرير الشفافية الأول بالنسبة لها طبقاً للمادة رقم 7 - الذي يحين موعده في 27 سبتمبر 1999 - في الثالث من أغسطس عام 2002. وقد أكد أن قطر ليست مصابة بخطر الألغام، و أنها لم يسبق لها أن استخدمت أو أنتجت أو استوردت الألغام المضادة للأفراد، و ليس لديها مخزون من الألغام الحية. و قطر لم تذكر رسمياً إذا كانت أي ألغام أمريكية مختزنة في البلاد تقع تحت سيطرتها أو تقع تحت طائلة قانونها.

و قد وقعت قطر معاهدة حظر الألغام في الرابع من ديسمبر عام 1997، و صدقت عليها في 13 أكتوبر 1998 ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في الأول من أبريل عام 1999. ولم تتخذ قطر أية إجراءات وطنية قانونية لتنفيذ المعاهدة¹. وفي مايو 2003 أخبرت وزارة الخارجية القطرية مرصد الألغام أنه " لا توجد حاجة فورية لصياغة تشريع لأن قطر لم تعاني أبداً من أي مشاكل فيما يتعلق بالألغام و لأنها لا تستخدم الألغام " ². وكانت قطر مشاركا بمعنى الكلمة في عملية أوتواو و واحدة من قلائل الدول في الشرق الأوسط التي وقعت علي المعاهدة في عام 1997. وقد صوتت قطر لصالح كل مشروع قرار للحظر قامت به الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1996.

وقد شاركت قطر في برنامج عمل معاهدة حظر الألغام بشكل أكثر كثافة في السنوات القريبة الماضية. و قامت بحضور الاجتماع الخامس للدول الأعضاء في بانجكوك في سبتمبر عام 2003، و اجتماعات اللجنة الدائمة في جنيف في فبراير و يونيو من عام 2004. وفي أبريل 2004 حضرت قطر ملتقى إقليمى حول قضايا عسكرية و إنسانية تحيط بمعاهدة حظر الألغام و الذي عقد في عمان بالأردن. و قبل ذلك شاركت قطر في اجتماعات الدول الأعضاء في عامي 2000 و 2002، و كان أول حضور لها في اجتماعات اللجنة المنعقدة كان في فبراير 2003.

وفي 29 مارس 2004، قدمت قطر تقرير الشفافية الثاني الخاص بها طبقاً للمادة رقم 7. و كانت قد قدمت تقرير الشفافية الأول بالنسبة لها طبقاً للمادة رقم 7 - و الذي يحين موعده في 27 سبتمبر 1999 - في الثالث من أغسطس عام 2002، و ذلك عن الفترة من 2001 - 2002، و كان هذا التقرير نتيجته "صفر". وكلا التقريرين كانا باللغة العربية.

و تأكد قطر علي أنها لم تقم أبداً بإنتاج الألغام المضادة للأفراد أو نقلها عبر أراضيها³. وفي الاجتماع الخامس للدول الأعضاء في سبتمبر 2003، كررت قطر مرة أخرى أنها لم يسبق لها أن استخدمت أو أنتجت أو استوردت الألغام المضادة للأفراد، و ليس لديها مخزون من الألغام الحية⁴. ولم تعلن قطر عن امتلاكها أي مخزون من الألغام الأرضية في تقارير المادة رقم 7 الخاص بها. و قد أخبر ضباط الجيش القطري مرصد الألغام أن قطر تمتلك مخزون صغير من الألغام المضادة للأفراد الهيكلية (لا تحتوي علي فتيل أو مفجر) و ذلك لأغراض التدريب، كما قالوا أن قطر لا تمتلك ألغام من نوع كلايمور أو ألغام مضادة للمركبات⁵.

وقطر غير مصابة بالألغام . و غير معروف عنها أنها قد ساهمت في اي برامج دولية لمكافحة الألغام منذ عام 1999 رغم من أن ممثليها قد أبدوا اهتماما في دعم أحد برامج مساعدة الضحايا ، و ذلك في الاجتماع الخامس للدول الأعضاء في سبتمبر 2003⁶. وفي عام 1999 تبرعت قطر بمبلغ 200000 دولار للصندوق الدولي لمكافحة الألغام السلوفيني، و ذلك لصالح نزع الألغام من البوسنة و الهرسك⁷.

العمليات المشتركة و المخزون الأجنبي

لم تشترك قطر في المناقشات المكثفة التي خاضتها الدول الأعضاء حول أمور تفسير و تنفيذ المواد رقم 1، 2 و 3 . و هكذا ، فهي لم تفصح عن وجهة نظرها حول عمليات التعاون العسكري المشترك مع الدول غير الأعضاء ، و المخزون الأجنبي من الألغام المضادة للأفراد و المضادة للمركبات أو نقلها عبر البلاد مع احتوائها علي فتيل حساس أو أجهزة لا يمكن التعامل معها ، و الرقم المسموح به من الألغام التي يمكن الاحتفاظ بها للتدريب. و مع ذلك فقد خاطبت الحملة الدولية لمنع الألغام ومرصد الألغام قطر مباشرة بشأن هذه القضايا.

وقبل الحرب علي العراق في مارس 2003 ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخزين ما يقرب من 11000 لغم مضاد للأفراد في فصيلتين عسكريتين في قطر و تم تخزين قذائف مدفعية تحتوي علي ألغام مضادة للأفراد في معسكر السالية كجزء من معدات الجيش الأمريكي الموضوع مسبقا . كما قامت القوات الجوية التابعة لقاعدة العديد الجوية بتخزين ذخائر أسلحة عنقودية تتضمن ألغام مضادة للأفراد. وفي سبتمبر 2002 ، كشف وزير الجيش الأمريكي توماس وايت أنه في يوليو عام 2002 قام الجيش بتحريك معدات و ذخائر من قطر إلي الكويت⁸.

ولم تتخذ قطر أي موقف معروف فيما يخص تواجد و عمل القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية علي أراضيها ، في حين أن هذه الأخيرة ليست ضمن الدول الأعضاء في معاهدة منع الألغام . وذكر وزير الخارجية القطري في يوليو 2002 أنه " فيما يتعلق بقانونية العمليات المشتركة مع الدول غير الأعضاء في المعاهدة بشأن تخزين ، أو استخدام الألغام المضادة للأفراد أو نقلها أو مرورها ، فإننا نؤكد لكم أن القوات المسلحة القطرية لم تمارس قط هذه الأفعال"⁹. و هذا الرأي تم تأكيده للمرة الثانية علي التوالي عن طريق وزارة الخارجية ، واتسع ليشمل مواطني قطر في ردة علي الاستفسار : " الدول الأعضاء تؤكد موقفها بشأن عدم مشاركة أو دعم مواطني قطر في حمل أو نقل أو تخزين أي ألغام مضادة للأفراد بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية"¹⁰ و قد أخبر الضباط القطريون مرصد الألغام في فبراير 2003 ، أن قطر لم تشترك في أي نشاط عسكري مشترك يقوم فيه الشريك بجعل الألغام جزءاً من هذا التحالف¹¹. ولم تذكر قطر رسمياً إذا كانت أي ألغام أمريكية مخزنة في البلاد تقع تحت سيطرتها أو تحت طائلة قانونها. و أي ألغام مضادة للأفراد تقع تحت سيطرة قطر و تحت طائلة قانونها يجب أن يتم تدميرها أو إزالتها قبل الموعد النهائي المحدد لقطر في المعاهدة لإتمام تدمير مخزونها من الألغام و هو الأول من أبريل 2003 . و قد أخبر ضباط الجيش القطري مرصد الألغام أن هناك اتفاقية تعاون مكتوب بين قطر و الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمعسكر السالية و أن الولايات المتحدة مسئولة عن توفير الأمن للمعسكر. كما أشار الضباط إلي أن قطر ليست لها أي سيادة قانونية أو سيطرة داخل الكنائس الأمريكية في قطر¹².

المراجع

- 1 - من تقارير المادة رقم 7 المقدمة في 3 اغسطس 2002 و 3 مارس 2004 و التي تقول " لا توجد ألغام"
- 2 - رد علي استفسار مرصد الألغام من وزارة الخارجية القطرية - 17 مايو 2003 . ترجمة غير رسمية قامت بها مراقبة حقوق الإنسان.
- 3 - رد علي استفسار مرصد الألغام من وزارة الخارجية القطرية - 17 مايو 2003 .
- 4 - تصريح لدولة قطر - المؤتمر الخامس للدول الأعضاء ببانكوك - 16 سبتمبر 2003 (ترجمة غير رسمية) .
- 5 - لقاء مع العقيد / حسن المهدي و المقدم فرج العديبة - جنيف - 6 فبراير 2003 .
- 6 - تصريح لدولة قطر - المؤتمر الخامس للدول الأعضاء ببانكوك - 16 سبتمبر 2003
- 7 - خطاب من السفير سعد محمد القبيصي - سفير قطر لدي الولايات المتحدة الأمريكية - 9 سبتمبر 1999 .
- 8 - تشارلز الدينجر: " قام الجيش الأمريكي بتحريك أسلحة بالقرب من الكويت في تدريب متنقل " رويترز (واشنطن العاصمة)
- 5 سبتمبر 2002 . لمزيد من التفاصيل حول مخزون أمريكا ، انظر تقرير رصد الألغام 2002 - ص 421 .
- 9 - خطاب إلي الـ ICBL (البيزبيث بيرنستين) من حمد بن جاسم بن جابر الثاني - وزير الخارجية ، قدمته سفارة قطر في الولايات المتحدة مع خطاب مرفق بتاريخ 3 يوليو 2002 .
- 10 - رد وزارة الخارجية - 17 مايو 2003 .
- 11 - لقاء مع العقيد / حسن المهدي و المقدم فرج العديبة - جنيف - 6 فبراير 2003 .
- 12 - لقاء مع العقيد / حسن المهدي و اللواء فرج العديبة - جنيف - 6 فبراير 2003 .